وضع الاقتصاد مشوه.. وعجوزات كبيرة..

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في لقاء مع «الاقتصادية»: توجه لتغيرات في السياسات الاقتصادية كلها بما يحقق نمواً اقتصادياً جيداً

■ هني الحمدان

بعيداً عن لغة المجاملات، فالحديث مع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور سامر الخليل أكثر من شائق وممتع، فالرجل يتكلم بلغة الصدق والمكاشفة الحقيقية، لا يميل إلى تجميل الصور، بل يجسد الواقع بكل تجلياته.. والحديث عن واقع الاقتصاد السوري بعد المفرزات والأحداث السياسية وانعكاساتها ليس بالحديث الرطب، بمعنى أن الضغوط والتحديات المحلية والعالمية قد شكلت عثرات جمة في وجه مسيرة النمو الاقتصادي لدرجة إصابة الاقتصاد بحالات شلل ووهن وتراجع ببعض الأماكن، حتى وزير الاقتصاد ذهب لأكثر من ذلك بوصفه اقتصاداً ضعيفاً ومشوهاً، ويحتاج لجملة من السياسات على كل الجبهات مسائل متنوعة بحثتها «الاقتصادية» خلال عودتها لطبيعتها المعهودة بعد توقف قسري ومن خلال العدد الأول، كان لها لقاء مع وزير الاقتصاد الذي قدم وياسهاب واسع الخطط والسياسات الاقتصادية والتوجهات التي ستسلكها الوزارة والحكومة معأنحو النهوض بواقع الاقتصاد الوطني.

جملة من المحاور التي تم عرضها أمام وزير الاقتصاد والذي أبدى ترحيبه بعودة «الاقتصادية» المنبر الاقتصادي الأول في إيضاح مجمل السياسات وقرارات الحكومة وتناول كل مايهم المواطن السوري.

علينا تحديد النموذج الاقتصادي الذي يناسبنا ويحقق العدالة الاجتماعية

■ كيف تقيمون سيادة الوزير الواقع الاقتصادي في ظل جملة التحديات الصعبة؟

■■ الواقع الاقتصادي لأي بلد هو انعكاس لجميع الظروف والتحدّيات المؤثرة في مكوّنات هذا الواقع وشدة مؤثراتها. وبالنسبة لسورية فإن الواقع صعب والمشهد معقّد، فهو يعكس جملة التحديات التي واجهتها وتواجهها سورية بكافة أشكالها سواءً بشكل مباشر أم غير مباشر. مع التنويه إلى أن تعقيدات المشهد الاقتصادي بالتأكيد لا تعود لأسباب اقتصادية فقط، وإنّما ترتبط بمجموعة من المتغيّرات الإقليمية والدولية المختلفة بما فيها الحروب والتوترات الجيوسياسية والأوبئة والكوارث الطبيعية، وما يرتبط بكل ذلك من سياسات وقرارات، وما ينتج عنها من منعكسات وأزمات مستوردة تضاف إلى جملة العوامل الذاتية والموضوعية المتراكمة أو الطارئة التي تعكس خللاً كلياً أو جزئياً في بنية الاقتصاد السوري.

لذا لا يمكن إطلاقاً فصل الحالة الاقتصادية في سورية عن مجريات الحالة الاقتصادية العالمية التي تأثرت بها جميع الدول بشكل ملحوظ، بما فيها الدول ذات الاقتصادات الكبيرة والقوية، وبالتالي فإن التقييم الموضوعي للواقع الاقتصادي المحلي يتطلب المرور على أوضاع الاقتصاد العالمي التي كانت مُتأزمة بالفعل منذ عام ٢٠١٩، أي قبل عام من تفاقم أزمة جائحة «كوفيد-١٩» التي بدأت في أوائل عام ٢٠٢٠، ومن ثمّ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في شباط ٢٠٢٢، وانتقال آثارهما العميقة إلى أرجاء العالم. وإذا ما أضفنا لها حالة تنامي التوترات الجيوسياسية، واتساع أثر تغيرات المناخ القاسية والكوارث الطبيعية التي كبّدت بعض الدول خسائر بشرية ومادية جمة، وكذلك الآثار الجانبية للإجراءات الحكومية المتبناة في بعض الدول لمواجهة هذه الأزمات الكارثية، فإن المشهد سيصبح أكثر تعقيداً وتأزماً. وبالتالي فإن تحليل واقع الاقتصاد العالمي اليوم، يشير إلى الانتقال السريع للأزمات الاقتصادية في الدول المتقدمة ومنها أيضاً إلى الدول الأخرى. مع الإشارة إلى أن عدم الوصول إلى سياسات علاجية لدى الدول المتقدمة، فاقم أثر التضخم وارتفاع الأسعار على اقتصادات كافة بلدان العالم تقريباً. حيث سجّلت معدلات التضخم ارتفاعاً حاداً نتيجة زيادة أسعار السلع والمواد الأولية واختلالات العرض والطلب، ونتج عن ذلك أعباء ثقيلة انعكست في تكلفة معيشة الناس، لذا اتجهت الكثير من المصارف المركزية إلى تشديد سياساتها النقدية. ومع بلوغ أسعار الفائدة ذروتها في الكثير من الاقتصادات، وزيادة مدفوعات الفائدة التي تكبدتها الأسر والشركات، بدأ التأثير السلبي يظهر على الأنشطة الاقتصادية أيضاً ويمتد أثره إلى خارج حدود الدول. ويمكن القول إن انتقال الأزمات خارجياً قوّض حالة التنافس في الاقتصاد العالمي وقيّد سلاسل التوريد وأعاق تقدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكثير من الدول. وهنا نشير إلى أن السياسة المنتهجة من الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية في فرض سياسة الإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب على اقتصادات الدول وحرمة رؤوس الأموال والاستثمارات فاقمت الضغوط التضخمية، وقد اتضح هذا الأمر جلياً في الأزمة الأوكرانية لجهة فرض العقوبات على روسيا الاتحادية والتي نتج عنها حدوث تشوهات في النظام الاقتصادي العالمي لجهة خلق اختلالات في سلاسل التوريد للعديد من المواد المهمة، الأمر الذي أحدث مرّة أخرى حالة من عدم التوازن بين الطلب والعرض. وعمّق المشكلات المالية على المستوى العالمي لاسيما على مستوى حوامل الطاقة وإمدادات المواد الغذائية وتوريدات قطاع المعادن، وخلق بشكل تلقائي مشاكل على المستوى المالي تمثّلت في إرباك أسواق المال والعملات في العديد من الدول، مع تزايد مخاطر ضعف الأداء فيها. وضعف القدرة على تصحيح الفوارق الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي.

الاقتصادية AL-IQTISSADIYA
تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
www.iqtissadiya.com
Email: info@iqtissadiya.com

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

مدير التحرير
هني الحمدان

المدير الفني
لارا عبد الكريم توما

المدير المسؤول
نبيل زريق

تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
هاتف: ٠١١-٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥
فاكس: ٠١١-٢١٣٩٩٢٨

الدعم فقط للشرائح الأفقر ولقوة الاقتصاد
■■■
مقاربتنا بالجانب الاستثماري وفق مبدأ «رابح- رابح»

تأثر الاقتصاد السوري

وضمن هذا السياق، لا بدّ وأن تتأثر الحالة الاقتصادية في سورية بمجريات الحالة الاقتصادية العالمية، مع تعمّق المشكلة الاقتصادية لدينا بنتيجة وجود عوامل إضافية تُعزا إلى الاختلالات الهيكلية والتراكمية في بنية الاقتصاد السوري والتي يعود عمرها إلى عقود من الزمن، وذلك إلى جانب تداعيات الحرب التي تعرضت لها سورية وما ألحقته من أضرار بالكثير من مناحي الحياة. وهنا فإن ارتفاع أسعار السلّة الغذائية جاء كنتيجة حتمية للتضخم الذي يعاني منه الاقتصاد العالمي عموماً، يضاف إليه سيطرة المجموعات الإرهابية المسلحة والاحتلال الأميركي على مقدرات البلد الزراعية لاسيما مناطق زراعة القمح، إلى جانب ارتفاع أسعار المواد المستوردة وخاصة المشتقات النفطية، بشكل متزامن مع سيطرة المجموعات الإرهابية والاحتلال الأميركي على حقول النفط السورية. وما زاد من حدة ارتفاع الأسعار أيضاً زيادة تكاليف الشحن والتأمين إلى سورية، باعتبارها غربياً «دولة عالية المخاطر»، إضافة إلى ارتفاع كلف تحويل الأموال للخارج تسديداً لقيم المستوردات في ظل واقع العقوبات والحصار الاقتصادي، وكل ذلك أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الاقتصاد الوطني، ما أفرز آثار سلبية طالت وبشكل رئيسي أصحاب الدخل المحدود والذين يتأثرون بسرعة كبيرة بتطورات الأسعار، وبشكل أكبر من غيرهم. يضاف إلى الأسباب أيضاً انتشار ظاهرة المضاربة على العملة المحلية، مع عدم إغفال استمرار العمل بسياسات قديمة -دون حدود مضبوطة- كاقتراض المالية العامة من مصرف سورية المركزي لتغطية العجوزات الناجمة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار، والاستمرار بسياسات غير كفوءة كسياسة الدعم النمطية القائمة لعقود طويلة وبأشكال غير سليمة وغير مجدية، وتعميق حالة التشوّه في الموازنة العامة للدولة، وبالتالي استمرار الدوران في حلقة مفرغة من التضخم وارتفاع الأسعار، بالتزامن مع ضعف القدرة على ضبط معدلات نمو العرض النقدي، بنتيجة اعتماد المالية العامة على الائتمان المقدم من مصرف سورية المركزي، والأثر السلبي لذلك على سعر الصرف والتضخم. وهنا نؤكد بأن الواقع الاقتصادي في وضعه الراهن بصورته الضعيفة المشوهة، ومدلولاته وأخطاره، لا يمكن تجاهله ويستلزم تكريس كافة الجهود لاستنباط الحلول العلاجية للمشكلات القائمة حالياً، ولاسيما ما يمكن معالجته من خلال مراجعة السياسات القائمة لتحسين هذا الواقع على المستوى المتوسط والأبعد.

■ الخطوات الواجب اتخاذها لاستعادة انتعاش الحياة الاقتصادية خاصة بعد توجيهات السيد الرئيس بشار الأسد حول الشق الاقتصادي؟

■■ يتطلب الوصول إلى مرحلة الانتعاش الاقتصادي سلوك مسارات عمل صحيحة. وتحديد هذه المسارات يجب أن يتسق مع النموذج الاقتصادي المناسب لبلدنا، إنطلاقاً من تحديد دور الدولة. وقد تحدّث سيادة رئيس الجمهورية وبكل وضوح خلال كلمته التوجيهية المهمة التي ألقاها مؤخراً في الاجتماع الموسّع للجنة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي، عن دور الدولة تجاه المواطنين في مختلف القضايا والقطاعات، وأكد أنه يجب علينا أن نحدد النموذج الذي يناسبنا من حيث تحقيق العدالة الاجتماعية، وقدرته على مواجهة الظروف الراهنة التي نعيشها، والقدرة على دفع التقدّم إلى الأمام. وأعطى سيادته مثالاً حول اقتصاد السوق الاجتماعي الذي تمّ طرحه تقريباً في عام ٢٠٠٥، وكيف حُمّل ما لا يحمله من معانٍ ومن تفاسير وحتى من أخطاء أو من عثرات مرّت بها سورية.

منوهاً سيادته بضرورة تحقيق خروقات في مجالات محددة نعتبرها أولويات بالنسبة لنا وخاصةً في المجال الاقتصادي.

وركّز سيادته بشكل خاص على أهمية تحقيق التوازنات الضرورية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وبما يرعى مصالح الطبقة الفقيرة، إلى جانب تحقيق التوازن بين سعر الصرف والإنتاج وأهمية استقرار سياسة التصدير باعتبارها قاعدة التطوير الاقتصادي.

ماتم العمل عليه غيركاف

وهنا نشير إلى أنه خلال الأعوام السابقة اعتمدت الحكومة وأجهزتها بعض المسارات بهدف معالجة تعقيدات الواقع الاقتصادي والتحديات التي يمر بها من خلال سياسات وإجراءات محددة استهدفت التخفيف ما أمكن من عوائق تحقيق التعافي التدريجي في الاقتصاد السوري. إلا أن ما تمّ العمل عليه ما زال غير كافٍ بشكل كامل للمعالجة، نتيجة وجود مشاكل عميقة ومتراكمة يتم التعامل مع بعضها بحذر وبشكل تدريجي، علماً بأن بعض مراحل العلاج مؤلمة وتتطلب بيئة داعمة ومتفهمة لتقبّل التغيير المطلوب في السياسات والإجراءات على حد سواء.

مراجعة شاملة للسياسات

وضمن هذه التوجهات نؤكد بأن الرؤية المتعلقة باجتراح الحلول تعتبر داخلية صرفة، وتتمحور في إطارها العام حول مراجعة السياسات العامة للدولة (السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة التجارية، سياسة الاستثمار) والسياسات القطاعية وسياسات التصحيح الهيكلي (سياسة التمويل بالعجز، سياسة الدعم....) وتقييمها من منظور العائد والكلفة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في إطار الفرص البديلة، وبشكل يوازن بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي. إذ إن بعض السياسات التي كانت متّبعة منذ عقود قد لا تناسب الظروف الحالية، وبعضها الآخر قد يناسب الظروف الحالية إلا أنه يتطلب إدخال بعض التعديلات عليها في التوجهات والآليات، وبعضها قد يكون عفا عنها الزمن وبحاجة إلى استبعاد من الحياة الاقتصادية، ومن ثم إجراء تغيير في السياسات العامة من خلال امتلاك أدوات الإدارة المترافقة مع الإرادة لهذا التغيير.

تصحيح لمسار الدعم

■ كانت قرارات اللجنة الاقتصادية فيما يخص أسعار الطاقة وبعض السلع قاسية هل هي بمنزلة مقدمة لإغلاق ملف الدعم؟

■■ أظهرت الدراسة التحليلية التي اتبعتها الحكومة لمعالجة سياسة الدعم السابقة العديد من مكامن الضعف التي تستوجب بالضرورة التحرك العاجل لمعالجتها. مع التأكيد بأن جزءاً كبيراً منها ليس ضمن اطلاع عامة الناس، ولذلك فإن القرارات التي تمّ اتخاذها على هذا الصعيد لم تلقَ استحسان البعض. وهذا الأمر طبيعي لدى الشرائح التي ترى بأن دور الدولة يجب أن يستمر دوراً أبوياً صرفاً (بغض النظر إن كانت الدولة تستطيع أن تتحمل تبعاته أم لا)، ولكنه يجب أن يكون أوضح لدى بعض الشرائح المتابعة والمتخصصة والتي هي على بيّنة بواقع وإمكانيات الدولة الاقتصادية من جهة، وعلى بيّنة بحالة الخلل التي تشوب عملية الدعم وآلياته المستمرة على شكلها الحالي من جهة أخرى. مع التنويه أيضاً - بكل صراحة - إلى وجود بعض الشرائح المقتدرة التي لا تحتاج حقيقة إلى الدعم، ولكنها ترى بأنّه حق من حقوقها ويجب أن تحصل عليه تحت أي ظرف كان. وهذا برأينا بعيد عن منطق العدالة الاجتماعية. ولذلك طفت على المشهد العام حالة عدم تقبل قرارات الحكومة بالنسبة لهذا الملف على الرغم من ضرورتها لاستمرار المالية العامة للدولة ولتصويب التشوهات المتراكمة.

وبالتالي فإن الموضوع ليس إغلاق ملف الدعم أو الاستمرار به، وإنّما تصحيح مطارحه وأشكاله وآلياته والشرائح التي يجب أن تستفيد منه بصورة تحقق العدالة الاجتماعية. وهذا الأمر يحتاج إلى محاكمة منطقية بعيداً عن الديماغوجية. مع التنويه إلى أن هذا الأمر لا يعني تخلي الدولة عن مسؤولياتها، وإنما التوجّه المدروس لتحديد شكل الدعم وطريقته باعتباره ضرورة للشريحة الأفقر- لأسباب مختلفة تتعلق مثلاً بتكرار عملية الدعم. فعلى سبيل المثال يتم دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي وبذات الوقت يتم دعم المشتريات لبعض أنواع المنتجات الزراعية من المزارعين، فيذهب الدعم الخاص بالمستلزمات غالباً لفئات وسيطة تتاجر به بشكل غير مشروع. ومن الأمثلة أيضاً، غياب الضمان الاجتماعي باعتباره أهم أنواع الدعم والذي يُعنى بالطبقات الهشة والفقيرة في المجتمع، إلى جانب عدم الوضوح في شكل الدعم وتداخله. وأيضاً هناك مثال آخر يتعلق بتشوّه تصنيف بعض أشكال الدعم، فقطاعا التعليم والصحة على سبيل المثال هما مدعومان بشكل شبه كامل. ولكن هذا الدعم لا يظهر في أرقام الموازنة العامة بشكل صريح تحت مسمى «دعم». مع عدم إغفال الآثار الناتجة عن اعتماد سياسات متنوعة وقطاعية للدعم دون دراسة (تكامل أو تعارض) تلك السياسات المتبعة وأثرها بين القطاعات وأثرها على المستهدفين، ما أدى إلى إحداث تشوهات عميقة في عملية الدعم وأفرز العديد من المشاكل سواء على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال ارتفاع معدلات التضخم الناجم عن الخلق النقدي وطرحه في السوق إما لتمويل العجوزات عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي، أو على صعيد بعض المصارف العامة من خلال تحميل ميزانياتها لقيم هذه العجوزات، أو على مؤسسات القطاع العام الاقتصادي بحد ذاتها من خلال إظهارها كمؤسسات خاسرة، ونشوء وتعميق للفساد لدى ضعاف النفوس ممن استغلوا هذه السياسات لجني أرباح غير شرعية لاسيما من خلال الفوارق السعرية للمواد المدعومة، إلى جانب تساوي كافة فئات المجتمع في الاستفادة من الدعم -بما فيها الميسور منها - وذلك على الرغم من كافة الإجراءات المتخذة لتوجيه الدعم إلى الفئات المحتاجة أو الهشة.

توجيه الدعم للتنمية الاقتصادية

وخلاصة القول يمكننا التأكيد بأن التوجهات في مقاربة ملف الدعم يجب أن تنطلق من تفادي شكل الدعم غير المجدي والتحوّل في مقاربته وفق رؤية عامة تتمثل في تحسين أوضاع المالية العامة للدولة عبر تخفيض عجوزات الموازنة وتقليص التهريب وعمل السوق الموازية، وتوجيه الدعم لتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج باستهداف قطاعات حيوية، بما يساهم في تخفيض معدلات البطالة وتقليص الفجوة بين فئات المجتمع وتحقيق الرعاية للفقراء وشرائح المجتمع الهشة. ويجب أن يكون المبدأ الأساس خلال المرحلة القادمة في مقاربة